اليمن : الوضع الاقتصادى وضرورة الإصلاحات

فؤاد راشد عبده(*)

Abstract

Yemen : The Existing Economic Crisis and The Need For Reform

In spite of the great re-union between Northern and Southern Yemen, the unified economy still suffers multitude of problems. In fact, it can be easily maintained that the Yemeni economy is running into severe economic crisis, having the following characteristics: structural imbalances, stagnation and slow economic growth, high rates of inflation and unemployment, deterioration in the value of local currency and a prolonged deficit in the state budget and the balance of payments.

The purpose of the present study is to investigate the main economic problems facing the Yemeni economy, reveal their origions, and propose a number of measures which are expected to participate significantly in ending the existing crisis, and furnish the road towards overall economic and social development.

(*) أستاذ مساعد فى كلية الاقتصاد والإدارة – جامعة عدن، اليمن.

مقدمـــة

يعتبر تحقيق الوحدة اليمنية فى مطلع التسعينات من هذا القرن أهم حدث ومنجز وطنى قومى جرى تحقيقه فى ظروف استثنائية اتسمت بالفرقة والتفكك، لكن هذا المولود الجديد (الجمهورية اليمنية) ورث من الحكم الإمامى فى الشمال والحكم الاستعمارى البريطانى فى الجنوب، ومن النظامين الشطريين وضعًا اقتصاديًا متخلفًا ومعقدًا، رغم أنه قد جرت خلال ثلاثة العقود الماضية، أى منذ قيام ثورة ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢م وحتى ١٤ أكتوبر ١٩٩٤، تحولات اجتماعية - اقتصادية وسياسية مهمة غيرت من بنية المجتمع الاجتماعية - الاقتصادية، وحركت عملية التطور، وأدت إلى انفتاح الاقتصاد اليمنى على العالم الخارجى، وربطته بالتطورات الجارية على الصعيدين الإقليمى والدولى. ومع ذلك لم يتمكن أى من الشطرين (الشمالى والجنوبي) تجاوز الوضع الاقتصادى الموروث وتحقيق تنمية حقيقية، وظل الاقتصاد اليمنى يتصف بعدد من الخصائص أهمها:

١- ضعف النمو والعجز فى تعبئة الموارد المحلية المادية والبشرية وتسخيرها لصالح التنمية.

٢- الاعتماد الكلى على الموارد الخارجية من هبات ومساعدات وقروض فى تمويل الانفاق الاستهلاكى والاستثمارى.

٣- الانفتاح الاقتصادى العشوائى المصاحب لضعف النمو والتراجع فى الإنتاج وشحة الموارد المحلية، وضعف الاستثمار وندرته.

بفعل ذلك عانى الاقتصاد اليمنى من مشكلات واختناقات حادة، من أبرزها تزايد حجم المديونية الخارجية على شطرى اليمن والعجز فى الميزان التجارى الذى بلغ خلال الأعوام ١٩٨٦-١٩٨٩ على التوالى فى الشمال ٦ر١٠١٢ و ١ر١١٩٢ و ٣ر٨٦٤ و ٠ر٧٤٥ مليون دولار. وفى الجنوب خلال الفترة نفسها ٢ر٤٠١ و ٥ر٤١٧ و ٩ر٣٨٥ و ٦ر٥١٥ مليون دولار.(١).

هذا الحال مضافًا إليه عدم إمكانية أى من الشطرين «التوجه الاشتراكى فى الجنوب والتطور الرأسمالى فى الشمال» من إحداث قفزة نوعية وإثبات أفضليته على الآخر، قد

أكد بأنه لايمكن بناء اقتصاد وطنى متين قادر على الصمود ومواجهة حاجات ومتطلبات المجتمع فى ظل وطن مشطور وإمكانيات وثروات وطنية مشطورة. هذه العوامل من دون شك عجلت فى تحقيق الوحدة وقيام الجمهورية اليمنية فى ٢٢ مايو ١٩٩٠.

وخلال سنوات الوحدة القليلة الماضية اتسعت وتعمقت المشكلات الاقتصادية، وواجه الاقتصاد اليمنى صعوبات كبيرة، بحيث يسهل على المهتم والمتتبع للوضع الاقتصادى فى اليمن أن يخلص إلى نتيجة مفادها بأن الاقتصاد اليمنى اقتصاد مأزوم يعانى من اختلالات هيكلية حادة، ومن ركود وتباطؤ فى معدلات النمو، وتصاعد معدلات التضخم، وتدهور قيمة العملة، ونمو معدلات البطالة، والعجز المتصاعد فى الميزانية العامة للدولة وميزان المدفوعات... إلخ.

لهذا تأتى مهمة الخروج من الوضع الاقتصادى القائم وإصلاح الاعوجاج والاختلالات القائمة والقيام بتنمية اجتماعية - اقتصادية شاملة فى مقدمات المهام (بعد تحقيق الوحدة)، باعتبارها الأساس فى حل المشكلات الأخرى التى يعانيها المجتمع اليمنى.

من هذا المنطلق سأعمل من خلال هذه الدراسة على تشخيص المشكلات الاقتصادية الأساسية، والبحث عن الأسباب الحقيقية التى أدت إلى نشوء هذا الوضع الاقتصادى الصعب، وإجراءات الدولة الرامية إلى إصلاحه، وعرض عدد من الاتجاهات العامة التى أرى بأنها ستساعد على الخروج من الوضع القائم، وعلى القيام بتنمية اجتماعية - اقتصادية شاملة وناجحة.

(١) المشكلات الاقتصادية الأساسية

أولاً : الاختلالات الهيكلية:

هناك اختلالات عدة مترابطة ومتبادلة التأثير، منها ماله علاقة بالموروث الاجتماعى الاقتصادى والأخرى حديثة النشأة سنحاول هنا عرض أبرزها وأهمها:

أ - اختلالات بنائية :

تبيّن المؤشرات الواردة فى الجدول رقم (١)، الاختلال فى بنية الاقتصاد لصالح

القطاعات الخدماتية عموماً والخدمات غير الإنتاجية على وجه الخصوص، حيث نجد بأن نصيب القطاعات الرئيسية: الزراعة والأسماك – الصناعة الاستخراجية والتحويلية – الكهرباء والمياه – التشييد والبناء. خلال الأعوام ١٩٩١–١٩٩٤ لايتجاوز نسبة ٤٥ بالمئة من إجمالى الناتج المحلى، حيث سجلت خلال هذه الفترة النسب التالية: ٩ر٤٤، ٢ر٤٤، ٢ر٤٤، ٧ر٤٤ بالمئة. فى الوقت الذى كانت نسبة مساهمتها ٩ر٤٧ بالمئة عام ١٩٩٠، أى أنها تراجعت بنسبة سالبة قدرها ٣ بالمئة تقريباً. بينما نمت مساهمة القطاعات الخدمية من ٥٣ بالمئة عام ١٩٩٠ إلى ٧ر٥٥ بالمئة عام ١٩٩٤. ويحتل قطاع الخدمات الحكومية المرتبة الأولى، حيث سجل خلال الأعوام ١٩٩٠–١٩٩٤ نسبة مقدارها ٣ر٢٢ بالمئة تقريباً من الناتج المحلى الإجمالى.

ومن الواضح بأن التراجع يتم فى مجالات الإنتاج السلعى وفى القطاعات الحيوية المنتجة. فقطاع الزراعة الذى يستوعب قرابة ٧٠ بالمئة من قوة العمل المتاحة ويعتمد عليه سكان الريف الذين يمثلون ٧٥ بالمئة تقريباً من إجمالى السكان لم يطرأ عليه أى تحسن. فقد ظلت المساحة الصالحة للزراعة خلال الأعوام ١٩٩٠–١٩٩٤ عند نفس المستوى، أى ٩٧٢ر٠٦٣ر١ هكتاراً، مع تناقص ملحوظ فى حجم المساحات المزروعة والتى كانت عام ٦٠٥ر٠٢٠ر١ هكتاراً ١٩٩٠، وانخفضت لتصل نهاية عام ١٩٩٤ إلى ٧٨٦ر٠٥٢ر١ هكتاراً.(٢)، وبالتالى فإن نسبة مساهمته من الناتج المحلى الإجمالى لم تتجاوز ١٧ بالمئة.

وكذلك الحال فى قطاع الأسماك، فعلى الرغم من الثروة السمكية الهائلة، فإن مساهمته خلال هذه الفترة ظلت تتراوح بين ٨ر٠ بالمئة – ١ بالمئة من الناتج المحلى الإجمالى. أما قطاع الصناعة بشقيه الاستخراجى والتحويلى بما فيه استخراج النفط وتكريره، فقد انخفضت مساهمته هو الآخر، حيث وصلت عام ١٩٩٤ إلى ٦ر٢٢ بالمئة فى الوقت الذى كانت فيه ٤ر٢٥ بالمئة عام ١٩٩٠(٣).

هذا الاختلال فى بنية الاقتصاد لصالح القطاعات الخدمية هو أول وأهم الاختلالات الهيكلية التى يتسم بها الاقتصاد اليمنى.

جـدول (١)
تركيب الناتج المحلى الإجمالى حسب القطاعات للأعوام ١٩٩٠-١٩٩٤
(بالأسعار الجارية نسبة مئوية)

البيـــان / الأعـوام	٩٠	٩١	٩٢	٩٣	٩٤
١- الزراعة الغابات والصيد	١٨ر٣	١٦ر٣	١٨ر٩	١٨ر١	١٨ر٢
٢- الصناعات الاستخراجية	١٦ر٧	١٣ر٤	٩ر٦	٧ر٩	٩ر٨
٣- الصناعات التحويلية	٨ر٧	١١ر١	١١ر٤	١١ر٨	١٢ر٨
٤- الكهرباء، المياه، الغاز	١ر٣	١ر١	١ر١	١ر٠	٠ر٨
٥- التشييد والبناء	٢ر٩	٣ر٠	٣ر٢	٣ر٤	٣ر١
٦- التجارة والمطاعم والفنادق	١٣ر٨	١٣ر٠	١٢ر٤	١٤ر٠	١٤ر٣
٧- النقل والتخزين والمواصلات	٨ر٤	٨ر٦	٨ر٣	٨ر٩	١٠ر٩
٨- التأمين والعقارات	٥ر٦	٥ر٧	٦ر٣	٦ر٣	٦ر٢
٩- الخدمات الاجتماعية	٠ر٦	٠ر٦	٠ر٧	٠ر٧	٠ر٨
١٠- الخدمات الحكومية	٢٠ر٣	٢٢ر٥	٢٤ر١	٢٤ر١	٢٠ر٤
١١- الرسوم الجمركية	٤ر٢	٥ر٤	٤ر٩	٤ر٤	٣ر٠

المصدر: كتاب الإحصاء السنوى لعام ١٩٩٤ - صنعاء يوليو ١٩٩٥.

ب- اختلال بين العرض والطلب:

أدى تراجع الإنتاج المحلى وعدم اتساع الأنشطة الاقتصادية إلى تناقص إنتاج السلع والخدمات من جانب، كما أن الانفتاح على اقتصاد السوق أدى هو أيضًا إلى انفتاح أشد على الاستهلاك من جانب آخر. فتولد من جراء ذلك التناقض بين العرض والطلب الكليين. وفى مثل هذه الحالة يتم اللجوء إلى الاستيراد لتغطية الفجوة بين العرض والطلب. ولم يكن الأمر بهذا القدر من السهولة، فالبلاد تعانى من شحة وندرة النقد الأجنبى، والعجز المتزايد فى الميزانية العامة للدولة يمتص الكتلة النقدية المتاحة. ولم يكن هناك مخرج سوى اللجوء إلى الإصدار النقدى لتمويل الاستيراد ومواجهة الانفاق الجارى. كانت النتيجة المباشرة لذلك ارتفاع معدلات التضخم وزيادة الأسعار. وبدأ هذا الاختلال وتعمقه يأخذ أبعاداً أخرى أهمها الركود الاقتصادى والتضخم الدائم.

جـ- اختلال بين الموارد والإنفاق الكلى:

سجل الانفاق الكلى (الاستهلاكى والاستثماري) نموًا واضحًا خلال الفترة (١٩٩١-١٩٩٤) وتدل الأرقام الواردة فى الجدول رقم (٢) على وجود عجز فى الموارد تقدر نسبته خلال الأعوام ١٩٩١-١٩٩٤ بـ٢٣ بالمئة و٢٧ بالمئة و٢١ بالمئة و١٧ بالمئة من الناتج المحلى الإجمالى. وإذا أخذنا فى الاعتبار مكونات الناتج المحلى الإجمالى وطابعها الخدمى على وجه التحديد سنجد بأن هذا العجز يتجاوز نسبة ٦٠ بالمئة.(٤)

وإذا ما عرفنا بأن الإنفاق الاستثمارى خلال الأعوام ١٩٩١-١٩٩٤ يتراوح بين ٣-٤ بالمئة من إجمالى الإنفاق الكلى، وأن الإدخار الكلى سالب يمكننا أن نتصور انعكاسات هذا الاختلال على الاقتصاد عمومًا وعلى اتساع النشاطات الإنتاجية بالذات.

جـدول (٢)
الفارق بين الناتج المحلى الإجمالى والإنفاق الاستهلاكى الكلي للأعوام ١٩٩١-١٩٩٤
(بالأسعار الجارية بملايين الريالات)

البيـــان / الأعـوام	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤
الناتج المحلي الإجمالى	١٠٦٣١٢	١٢٩١١١	١٦٤٠١٢	٢٠٩٤٣٥
الاستهلاك الكلى	١٣٠٧٣٧	١٦٣٥٧٤	١٩٨٦١١	٢٤٥٥٩٤
الفارق (-)	٢٤٤٢٥	٣٤٤٦٣	٣٤٥٩٩	٣٦١٥٦

المصدر: كتاب الإحصاء السنوى لعام ١٩٩٤ صفحة ٢٨١

د - اختلال في الموازين الاقتصادية:

يبيّن أول هذه الاختلالات العجز المتصاعد فى الميزان التجارى، وتفوق حجم الواردات على الصادرات بأكثر من ثلاثة أضعاف، مع العلم بأن الصادرات تشمل إعادة الصادرات بما فيها الصادرات وإعادة الصادرات البترولية التى زادت من ٢ر٤٤٣١ مليون ريال فى عام ١٩٩٢ إلى ٣ر٥٤٧٩ مليون ريال عام ١٩٩٤ مسجلة بذلك نسبة قدرها ٧٦ بالمئة من إجمالى الصادرات(٥).

كما أن الحساب الجارى يعانى هو الآخر عجزًا صعد من ٢ر٦٦١ مليون دولار عام ١٩٩١ إلى ١ر١١١٠ و٤ر١٢٨٤ مليون دولار خلال عامى ١٩٩٢ و١٩٩٣. كما وصل العجز

فى ميزان المدفوعات خلال الأعوام ١٩٩١-١٩٩٣ على التوالى ٩ر٧٨٩ و١ر١٣٨٨ و٠ر١٠٧١ مليون دولار[٦].

وتعد هذه الاختلالات فى الموازين الاقتصادية مؤشراً لانكشاف الاقتصاد اليمنى أمام الاقتصاد الخارجى.

جدول (٣)

الميزان التجارى للأعوام ١٩٩١-١٩٩٣م (بملايين الريالات)

العام	الصادرات	الواردات	العجز
١٩٩١	٨ر٧٦٨٤	٥ر٢٣٥٠٩	- ٧ر١٥٨٢٤
١٩٩٢	٣ر٥٦٩٣	٦ر٣١٠٧٥	- ٣ر٢٥٣٨٢
١٩٩٣	٦ر٧٣٣٢	٤ر٣٣٥١١	- ٨ر٢٦١٧٨

المصدر: البنك المركزى اليمنى، التقرير السنوى لعام ١٩٩٣.

ثانياً: ضعف وتباطؤ معدلات النمو الاقتصادي :

حقق الناتج المحلى الإجمالى خلال الأعوام ١٩٩٠-١٩٩٤م على التوالى وبالأسعار الجارية، قيمة مقدارها ٨٩ر٢٩٠ و٣١٢ر١٠٦ و١١١ر١٢٩ و١٢ر١٦٤ و٤٣٨ر٢٠٩ مليون ريال.[٧]. أى أن معدلات النمو بالأسعار الجارية هى ١ر١٩ بالمئة و٤ر٢١ بالمئة و٠ر٢٧ بالمئة و٧ر٢٧ بالمئة. وقد بلغت هذه المعدلات بأسعار عام ١٩٩٠ الثابتة ٠ر١ بالمئة و٠ر٤ بالمئة و٨ر٤ بالمئة و-٩ر٢ بالمئة، أى أن متوسط معدل النمو إذا سلمنا بهذه الأرقام خلال هذه الفترة لم يتجاوز ٥ر٢ بالمئة، وهو معدل لايتناسب إطلاقًا مع معدل النمو السنوى للسكان الذى يصل إلى ٧ر٣ بالمئة[٨].

أما نصيب الفرد من الناتج القومى خلال الفترة نفسها وبالأسعار الجارية، قد سجل الأرقام التالية: ٧٠٣٠ و٧٩٧٩ و٩٣٧٨ و١١٤٦٢و١٤٠٥٢ ألف ريال[٩]. وإذا قارنا ذلك بمعدلات التضخم وأسعار الصرف نجد أن متوسط نصيب الفرد خلال هذه الفترة لايتجاوز ٣٥٠ دولاراً. تعكس جميع هذه الأرقام بحق ضعف وتباطؤ النمو الاقتصادى وتدهور المستوى الحقيقى للدخول.

ثالثاً: الركود الاقتصادى:

لعل أهم مؤشرات الركود الاقتصادى فى اليمن هو النمو المتسارع لمعدلات التضخم

الذى بلغ بحسب المصادر الرسمية عام ١٩٩٤ حوالى ٧٥ بالمئة وارتفع عام ١٩٩٥ بنسبة تصل إلى أكثر من ١٠٠ بالمئة، وارتفع عرض النقد خلال الأعوام ١٩٩٠ و١٩٩١ و١٩٩٢ بمتوسط قدره ٢١ بالمئة ليصل عام ١٩٩٥ إلى نسبة ٣٣ بالمئة(١٠).

ومن المؤشرات أيضاً تراجع الإنتاج، واتساع عجز الموازنة العامة، وتدهور قيمة الريال اليمنى، والنمو المخيف لمعدلات البطالة، وضعف الاستثمار وتقلص احتياطى وموارد البلاد من النقد الأجنبى، والعجز فى الميزان التجارى وميزان المدفوعات، وانخفاض حجم الموجودات الأجنبية من ٥ مليارات ريال عام ١٩٩٠ إلى ٣ر٨ و١ر٨ و٤ر٢ مليار ريال خلال الأعوام ١٩٩٢-١٩٩٤(١١).

رابعاً: العجز في الميزانية العامة للدولة:

أخذ العجز فى الميزانية العامة يتصاعد خلال السنوات الأخيرة بصورة لم يسبق لها مثيل، حيث وصل عامى ١٩٩٠ و١٩٩١ إلى ١٠، ٦ مليارات ريال، وخلال عامى ١٩٩٢ و١٩٩٣ إلى ٣ر٢١ و٨ر٣٠ مليار ريال. وسجل فى نهاية عام ١٩٩٤ مبلغاً وقدره ٨ر٤٤ مليار ريال.(١٢).

هذا العجز فى الميزانية العامة للدولة، إضافة إلى المديونية الخارجية التى تقدر بحوالى ٨ مليارات دولار، وأعباء هذه المديونية التى وصلت إلى ٥ر١١ مليار دولار(١٣)، أصبحت تشكل إحدى المشكلات الاقتصادية البارزة فى الاقتصاد اليمنى.

خامساً: البطالـــة:

إن ضعف الإنتاج وتراجعه، وشحة الموارد وتباطؤ معدلات النمو الاقتصادى، والعجز فى الموارد، والتضخم وغيرها من المشكلات الملازمة للاقتصاد، جميعها عوامل لم تساعد على خلق تراكم محلى مناسب إذا لم تكن قد ألغت أية إمكانية للتراكم، إضافة إلى أنها لم توفر ظروفًا مناسبة لانسياب الرأسمال والاستثمار الخارجيين، وبالتالى لم تنشأ مشاريع اقتصادية جديدة، ولم تتوسع النشاطات الإنتاجية وكانت النتيجة عدم وجود فرص عمل جديدة.

وقد أدى هذا الأمر إلى جانب عودة أعداد كبيرة من المهاجرين اليمنيين خلال أزمة الخليج الثانية وزيادة حجم الهجرة المعاكسة، إلى زيادة حجم البطالة التى نمت معدلاتها من ٢٥ بالمئة خلال عامى ١٩٩١ و١٩٩٢ إلى ٣٧ بالمئة من إجمالى القوى العاملة خلال عامى ١٩٩٤ و١٩٩٥(١٤).

لاشك فى أن هذه المشكلات والصعوبات قد أثرت بصورة مباشرة وغير مباشرة فى

استقرار ومستوى الحياة المعيشية للسكان، فتصاعدت معدلات البطالة وتواضعت مساهمة النساء فى النشاط الاقتصادى برغم أنهن يمثلن أكثر من نصف السكان، فضلاً عن التضخم وارتفاع أسعار السلع والخدمات بصورة غير متناسبة مطلقًا مع مستويات الأجور. وقد رفعت هذه الأمور من مستوى الإعالة فى المجتمع وجعلت حياة العديد من الأسر والأفراد تصل إلى مستوى العوز. كما أدت هذه المشكلات أيضًا إلى تدهور بعض منشآت الخدمات الاجتماعية، وتدهور مستوى الخدمات الصحية والتعليمية والتربوية وأدائها، واتساع الجريمة، وبروز مظاهر عدة للاضطرابات الاجتماعية والأمنية. وهى مظاهر تعكس عمق الأزمة التى تعيشها اليمن.

(٢) الأسباب الرئيسية للمشكلات الاقتصادية والانهيار الاقتصادى

إن أسبابًا عدة موضوعية وذاتية، داخلية وخارجية (تاريخية - اجتماعية - اقتصادية - سياسية... إلخ) أنتجت هذا الوضع الاقتصادى بأهم مشكلاته المعروضة آنفًا، وقد استمرت هذه الأسباب تفعل فى الواقع موجهةً الاقتصاد منذُ عهود ما قبل الوحدة إلى ما بعد الوحدة، وإن كان للأسباب والعوامل الأدائية دور رئيسى فى تعميق هذه المشكلات خلال السنوات القليلة الماضية وعليه، ومن دون تفاصيل، نبرز فى ما يلى أهم هذه العوامل والأسباب:

أولاً : قصور فى استخدام وتعبئة الموارد المتاحة:

إن هذا القصور ناتج فى الأصل عن الاستخدام والتعبئة البدائية للإمكانيات والموارد أولاً، الأمر الذى يمكن لمسه من خلال الأمور التالية:

أ - استخدام أدوات تقليدية ووسائل وتقنيات متخلفة وغير فاعلة.

ب- تشتت ملكية الأراضى الزراعية وصغر حجمها، وتقلص المساحات الزراعية الصالحة للزراعة والاعتماد على وسائل رى بدائية.

جـ- قوة العمل غير الماهرة ونسبة الأمية المرتفعة فى أوساط السكان والتى تصل إلى نسبة ٣١ر٤ بالمئة بين الذكور و٧٦ر٩ بالمئة بين الإناث[١٥].

د - ضعف مستوى التعليم والتدريب والتأهيل وضعف شبكة الطرق والمواصلات.

كما أن هذا القصور ناتج أيضًا من هدر هذه الموارد وسوء استخدامها والذى يمكن ملاحظته من خلال:

أ – التراجع فى إنتاج المنتجات الزراعية المهمة (الحبوب – البن – القطن) والتحول نحو زراعة القات والمحاصيل النقدية سريعة الربح.

ب– الاستهلاك الواسع للقات وما ينتج عنه من إهدار جزء كبير من الفائض الاقتصادى.

جـ– الاتكال على مياه الأمطار وعدم الاستفادة المثلى من هذا المصدر المائى الرئيسى والمهم.

د – عدم الاستفادة من الموارد الأولية والخامات المحلية المتاحة والاتكال الكلى على الخامات والمواد الأولية المستوردة.

هـ– اختفاء بعض الأنشطة الحرفية وتراجع الإنتاج الحرفى عمومًا.

و– العجز فى تعبئة قوة العمل المتاحة واستخدامها.

إن هذه العوامل وغيرها لاتعكس فقط القصور وسوء استخدام الإمكانيات والموارد، بل تعبّر أيضًا عن المستوى المتدنى لتطور القوى المنتجة وتخلف البنية الاجتماعية – الاقتصادية. كما تعبر عن الطابع الاستهلاكى الخدمى للاقتصاد.

ثانياً: شحة الموارد المالية ونضوب مصادر النقد الأجنبى:

تعتمد اليمن على خمسة مصادر مالية هي:

أ – عوائد الصادرات من السلع والمنتجات الزراعية: هى عوائد للسلع والمنتجات ذات الرواج فى الأسواق الخارجية (البن، القطن، الخضار والفواكه، التوابل) لقد أخذت هذه المنتجات والسلع بالتقلص وتراجعت مساحاتها الزراعية لأسباب تم ذكرها سابقًا، وهى تتعلق بتكاليف الإنتاج وعدم حماية الإنتاج وتشجيعه. لذلك لم تعد تلك العوائد التى كان يعول عليها ذات فائدة.

ب– تحويلات المهاجرين اليمنيين: تعتبر تحويلات المهاجرين اليمنيين إلى دول الجزيرة العربية والخليج، والذين وصل عددهم إلى قرابة مليون ونصف مهاجر، من المصادر المالية المهمة ومصدرًا أساسيًا من مصادر النقد الأجنبى. وقد أخذ حجم هذه التحويلات بالانخفاض بسبب تقلص فرص العمل فى هذه البلدان، وتناقص حجم التحويلات عن طريق البنوك.

وفى مطلع ١٩٩١ تسببت حرب الخليج فى عودة حوالى ثمانمائة ألف عامل. ولم تفقد اليمن من جراء ذلك أهم مصدر مالى فقط، بل تكبدت اليمن أعباء اقتصادية تقدر بمبلغ ٢ مليار دولار، أى أكثر من ٢٠ بالمئة من إجمالى الناتج القومى.(١٦).

جـ- المعونات والمساعدات المالية: هى على وجه التحديد معونات ومساعدات مالية سنوية تقدمها العربية السعودية ودول الخليج وهيئات وصناديق عربية. وقد اعتمد عليها اليمن فى بناء عدد من مشاريع ومنشآت البنية التحتية، وفى مواجهة العجز السنوى فى الميزانية العامة وميزان المدفوعات. وقد توقفت هذه المعونات والمساعدات لأسباب وعوامل سياسية.

د - التدفقات المالية الرسمية: هى عبارة عن موجودات واستثمارات وقروض خارجية. وقد تقلص حجم هذه التدفقات المالية فى السنوات القليلة الماضية، إما لسبب عدم الإيفاء بالشروط أو عدم دفع الأقساط المستحقة أو بسبب الاضطرابات الأمنية والمضايقات التى تعرضت لها الشركات وأثرت فى حجمها ورؤوس الأموال العاملة فى البلاد.

هـ- عوائد الصادرات واعادة الصادرات النفطية: تعد إحدى المصادر المالية الجديدة المرتبطة بإنتاج النفط واستكشافه فى الثمانينات، والذى اتسع خلال التسعينات. ومع ذلك لاتزال اليمن منتجًا صغيرًا للنفط، حيث يقدر إنتاجها بثلاثمائة ألف برميل يوميًا، وهو المعدل المفترض للإنتاج منذ أكتوبر ١٩٩٤. ولا تتجاوز مساهمة الإنتاج النفطى ١٢ بالمئة من إجمالى الدخل الوطنى. كما أن قيمة الصادرات النفطية، بما فيها تكرير النفط عام ١٩٩٤ بلغ ٣ر٥٨٩ مليون دولار، ووصل عام ١٩٩٥ إلى ٠ر٧٤٥ مليون دولار. ويتوقع أن ينخفض خلال ١٩٩٦ إلى ١ر٦٥٠ مليون دولار(١٧).

والواقع أن هذا العائد من الصادرات وإعادة الصادرات النفطية لايكفى لسد قيمة واردات البلاد من الحبوب لعام واحد. كما أن بقاءه عند هذا المستوى يؤكد عدم إمكانية الرهان والاتكال عليه كثيرًا.

وبالعودة إلى هذه المصادر والتغيرات التى طرأت عليها، نجد أن المصادر المالية ومصادر النقد الأجنبى أخذت بالتناقص، وهى المشكلة التى كانت ومازالت تعتبر إحدى عوائق النمو الاقتصادى.

ثالثاً: سوء استخدام وتوزيع الموارد المالية المتاحة وتوزيعها:

الإيرادات: وصل حجم الإيرادات خلال عام ١٩٩١ إلى ٣٨٠١٩ مليون ريال وتراجع خلال عامي ١٩٩٢ و١٩٩٣ إلى ٣٥٠٣٠ و٣٧٤٤٥ مليون ريال، ووصل عام ١٩٩٤ إلى ٤٢٧٠٦ مليون ريال[١٨]. ويعود تراجع حجم الإيرادات وضعفها إلى أسباب عدة في مقدمتها أسباب وعوامل تنظيمية وأدائية تعانيها أجهزة تحصيل الموارد، وبالتحديد الجمارك والضرائب، وعدم شمولية الضرائب ومحدودية اتساعها، والتهريب الذي اتسع نطاقه ليشمل الاستيراد غير الرسمي وإعادة تصدير سلع ومنتجات مستوردة ومدعومة، والإعفاءات الضريبية والجمركية غير المبررة وإعفاء الشركات ورؤوس الأموال من الضرائب لسنوات طويلة، وثبات صرف العملات للأغراض الجمركية، والرشوة وانتشار مظاهر الفساد والإفساد المالي والإداري... إلخ. وهي أسباب وعوامل تؤدي إلى هدر أموال وموارد مالية كبيرة.

النفقات: بلغت المصروفات العامة للدولة خلال الأعوام ١٩٩٠-١٩٩٤ على التوالي ٣٥٤٤١ و٤٤٩١٨ و٥٦٣١٧ و٦٨٢٠٥ و٨٧٤٩٨ مليون ريال[١٩]. وتمثل النفقات الجارية نسبة تتراوح بين ٨٢-٨٥ بالمئة من إجمالي النفقات، بينما تتراوح النفقات الرأسمالية بين ١٥ و١٧ بالمئة[٢٠].

ومن الواضح أن زيادة المصروفات يعود إلى زيادة حجم الإنفاق الحكومي، وبدرجة رئيسية في باب الأجور ومافي حكمه، حيث ارتفعت العمالة الرسمية في القطاع الحكومي في نهاية عام ١٩٩٤ من ٢٦٠ ألفًا إلى ٣٢٠ ألفًا[٢١]، ناهيك عما يصرف على المستخدمين الذين لا علاقة لهم بالإنتاج (مشايخ، قبائل، أعيان... إلخ). وتمتص النفقات والتحويلات الجارية الأخرى (معونات، ضيافات، أثاث، سيارات... إلخ) الجزء الآخر من الموارد. كما تهدر أموال وأصول المؤسسات والمرافق من دون رقيب أو حسيب باستخدام طرق وأساليب لنهب المال العام، الأمر الذي يبين إلى جانب تركيب النفقات، العبث وسوء استخدام الموارد المالية المتاحة.

القروض والمساعدات: لا يخسر الاقتصاد اليمني فقط المساعدات والقروض المالية الميسّرة بسبب عدم التقيد بالشروط أو التأخر في تنفيذ المشروعات والتأخر عن مواعيد سحب القروض، بل يتحمل أعباء أخرى كبيرة من جراء عدم سداد الأقساط وفوائدها. إن الدليل القاطع على ذلك هو وصول أعباء المديونية الخارجية إلى ضعف ونصف المديونية العامة.

رابعاً: ضعف أداء وكفاءة الجهاز الإدارى:

إضافة إلى ما يعانيه الجهاز الإدارى من مخلفات الماضى، فقد جرى مايلى:

أ- دمج وتوحيد الجهازين الإداريين الشطريين بمكوناتهما البشرية، مضافًا إليهما أعداد كبيرة من ضحايا الصراعات السياسية السابقة فى جهاز إدارى واحد من دون دراسة أو تقييم.

ب- لم يتم تصنيف الوظائف وتوصيفها، وبالتالى جرت التعيينات وفى الوظائف الشاغرة على أسس غير علمية ومعايير لم تراع القدرات والكفاءة والتخصصات والمؤهلات.

جـ- جرى تفصيل البناء الهيكلى التنظيمى للجهاز الإدارى على أساس استيعاب الأفراد والشخصيات وضمان مناصب قيادية لهم وليس على أساس رفع كفاءة الجهاز الإدارى وأدائه.

د- إصدار قوانين وتشريعات إدارية غير مدروسة وغير واقعية، أصبحت بفعل العقوبة والتسرع عائقًا لعمل الجهاز الإدارى وأدائه، وبفعل التناقض وعدم الوضوح وسيلة للتحايل ونافذة للتلاعب والفساد.

هكذا نشأ جهاز إدارى متضخم بقادة إداريين غير أكفاء وغير مؤهلين، وبقوانين ونظم إدارية معيقة، وهياكل إدارية كابحة وغير مناسبة. كان الجهاز الإدارى مقيداً بروابط وصلات معقدة وصلاحيات مزدوجة وأسس قانونية غير واضحة ومتناقضة.

وقد أدت عناصر الخلل هذه التى شملت المكونات الثلاثة الأساسية للجهاز الإدارى (البشرى، الهيكلى التنظيمى، القانونى) إلى انتشار مظاهرالفساد التى عمت مختلف حلقات الجهاز الإدارى ومستوياته. بعبارة أخرى لقد جعلت عناصر الخلل من الجهاز الإدارى عائقًا أساسيًا وسببًا من أسباب تفاقم واشتداد حدة المشكلات والأزمات الاقتصادية.

خامساً: أسباب وعوامل سياسية:

لهذه الأسباب والعوامل مظاهر عدة سنذكرها هنا على شكل نقاط أهمها:

أ- عدم وجو استراتيجية اقتصادية واضحة. تحدد أولويات التنمية والمهام الملحة، وتوجه الإمكانيات والموارد المتاحة إلى وجهتها الصحيحة.

ب- غياب دور الدولة التنظيمى والافتقار إلى وسائل وأدوات اقتصادية وتوجيهية فاعلة.

جـ- اتباع سياسات اقتصادية خاطئة وغير فاعلة، وبالذات السياسات المالية والنقدية التى أسفرت عن نتائج عكسية صعب السيطرة عليها فى ما بعد.

د - الاهتمام المبالغ فيه بمسألة بناء أسس الدولة خلال المرحلة الانتقالية (مايو ١٩٩٠/ أبريل ١٩٩٣) وإهمال الاقتصاد والشئون الاقتصادية.

هـ- إهمال مؤسسات ومرافق القطاع العام واتباع سياسات وإجراءات خاطئة تجاهها، الأمر الذى ترتب عنه نتائج وخسائر اجتماعية واقتصادية باهظة، أبرزها انفاق مليار ومائتى ألف ريال سنوياً على مصانع ومؤسسات متوقفة[٢٢].

و- الصراعات والمماحكات السياسية الناتجة عن البناء المؤسسى الهش لأجهزة الدولة، وللأحزاب والمنظمات والفعاليات السياسية المتأثرة بالموروث القبلى الطائفى العقائدى... إلخ. هذه الصراعات لم تؤد فقط إلى انتشار مظاهر الفساد والتسيب السياسى والإدارى فى أجهزة الدولة وعلى نطاق واسع، بل أدت أيضاً إلى كوارث اجتماعية كانت آخرها حرب عام ١٩٩٤ التى كلفت البلاد حوالى ثمانية مليارات دولار.

سادساً: أسباب وعوامل طبيعية وخارجية:

أ- الكوارث الطبيعية والجفاف وتوقف هطول الأمطار لسنوات عدة.

ب- أزمة الخليج (حرب الخليج الثانية) والأعباء التى وقعت على الاقتصاد اليمنى بسببها.

جـ- قدوم ما يقارب نصف مليون من المهاجرين والنازحين من القرن الأفريقى إلى اليمن.

د - انقطاع بعض المساعدات الخارجية العربية وغير العربية وفقدان بعض مصادر الإقراض.

ه- شروط الدول والمؤسسات المانحة التى تفرض عادةً عند تقديم القروض.

(٣) الإصلاحات الاقتصادية

أولاً : الإجراءات الإصلاحية - مراحل وأدوات التنفيذ:

لم يمض وقت طويل على الوحدة وقيام الجمهورية اليمنية حتى أظهرت المشكلات

الاقتصادية الحادة جوانب وعمق الأزمة الاجتماعية – الاقتصادية السياسية الشاملة التى تمر بها البلاد، وبيّنت بوضوح ضرورة إجراء إصلاحات شاملة واتخاذ تدابير عاجلة للتصدّى، وبفاعلية لهذه المشكلات والاختلالات. ومع ذلك لم تقدم الدولة على أى شيء يذكر، وعمدت كالعادة إلى البحث عن مسكنات وحلول مؤقتة من خلال البحث عن مساعدات وقروض خارجية. ونظراً إلى الوضع الداخلى غير المستقر وفتور الروابط واهتزاز الثقة بين اليمن والدول والمؤسسات المانحة لم تسفر جهود الحكومة هذه عن شيء.

وأمام الضغوط الداخلية القوية وموقف الدول المانحة، وبعد مداولات ونقاشات تقدمت الحكومة ببرنامج (البناء الوطنى والإصلاح السياسى والاقتصادى والمالى والإداري) أقر من مجلس النواب (البرلمان) فى الخامس عشر من شهر ديسمبر ١٩٩١. وقد شخص البرنامج المشكلات الاجتماعية الاقتصادية ولامس أسبابها ووضع مهام عامة ومباشرة للبناء والإصلاح، ومهام أخرى محددة على صعيد الإصلاح الاقتصادى والمالى وفى المجالات الاجتماعية الثقافية والأمنية... إلخ، وحدد الثوابت الأساسية والأهداف العامة. كما تضمن البرنامج اتجاهات مهمة وضرورية لاستكمال وتوحيد المؤسسات واستكمال بنائها كأساس لبناء الدولة اليمنية الحديثة، وكاتجاه لتصحيح المسار السياسى وتحسين الأداء.

وبما يتفق والمتغيرات الدولية المتسارعة وينسجم مع الفكر الاقتصادى السائد، حدد البرنامج وبوضوح مسألة انتهاج سياسة اقتصاد السوق والحرية الاقتصادية والتجارية. ولم يجد هذا البرنامج طريقه إلى الواقع، واتضح بأنه لم يكن سوى وسيلة وأداة للمزايدات والمكايدات السياسية، لهذا أدى إلى تأجيج المشكلات والصدامات السياسية. وبعد انتهاء الحرب فى يوليو ١٩٩٤م وبالتشاور مع ممثلى البنك الدولى وصندوق النقد، أقرت الحكومة فى مارس ١٩٩٥ برنامجًا جديداً للإصلاح. جاء هذا البرنامج على صورة مهام عاجلة وبرنامج متوسط المدى ومتضمنًا تدابير وإجراءات محددة ومراحل وأدوات للتنفيذ.

أ – المرحلة الأولي أبريل – ديسمبر ١٩٩٥ :

استهدفت هذه المرحلة وقف الانهيار الاقتصادى وكبح جماح التضخم ومحاصرة الفجوات الكبيرة فى الموازين الاقتصادية من خلال التالى:

– توسيع قاعدة الضرائب على الإنتاج المحلى والاستهلاك والخدمات، وإضافة مواد جديدة إلى قائمة السلع والخدمات الخاضعة لضرائب الإنتاج.

- رفع الضرائب على بعض المنتجات والسلع، وتعديل سعر الصرف للتعامل الجمركي.

- رفع الدعم عن بعض السلع الاستهلاكية وتقليص دعم أسعار المشتقات النفطية، وزيادة أسعار النفط والمشتقات النفطية وأسعار الكهرباء والمياه والاتصالات، وتحرير أسعار الأسمنت.

- إصلاح بعض أدوات السياسات المالية والنقدية، وبالذات تخفيض سعر الصرف من ١٢ ريالاً إلى ٥٠ ريالاً للدولار، وتحريك أسعار الفائدة وسقف الائتمان والحد من الإصدارات النقدية الجديدة، وإصدار أذون خزانة قصيرة المدى.

- خفض بعض النفقات في الموازنة العامة للدولة.

ب- المرحلة الثانية - برنامج متوسط المدى:

يتضمن هذا البرنامج مجموعة من الإجراءات يجري تنفيذها على مراحل. أهم مكوناته وأدواته في إطار موازنة عام ١٩٩٦ هي:

السياسة المالية:

- إدخال تعديلات على أسعار القمح والدقيق، وزيادة جيدة في أسعار المشتقات النفطية والكهرباء والمياه والاتصالات.

- إصدار أذون خزانة قصيرة ومتوسطة المدى والحد من التحويلات للمؤسسات العامة.

- إصلاح التعريفة الجمركية وتوحيد سعر الصرف، وإضافة ١٣ مادة إلى قائمة السلع والخدمات الخاضعة لضرائب الإنتاج، وزيادة الضرائب المباشرة برفع أسعار ضريبة الشركات إلى ٣٥ بالمئة.

- خفض عدد المدرسين غير اليمنيين بنسبة ٢٥ بالمائة، والإحالة إلى التقاعد لنحو عشرة آلاف مستخدم في الخدمة المدنية فوق سن التقاعد لعام ١٩٩٦ وتسريح حوالي (٢٥،٠٠٠) من العاملين في المؤسسات العامة المتوقفة.

- إجراء زيادة عامة في أجور ومرتبات العاملين في الحكومة والمؤسسات العامة بنسبة ٢٠ بالمائة في عام ١٩٩٦.

السياسة النقدية:

- إلغاء سعر الصرف الرسمى على جميع المعاملات والسماح للبنوك التجارية والوزارات والهيئات الحكومية بالتعامل مع سوق الصرف الموحّد إلى جانب الصيارفة.

- رفع أسعار الفائدة وتفويض البنك المركزى بتحريك أسعار الفائدة وفق متطلبات الوضع المالى والنقدى.

- تنفيذ سياسة إصدار أذون خزانة لفترات استحقاق متوسطة.

التجارة وميزان المدفوعات:

- إلغاء تراخيص الاستيراد واستبدال ممنوعات الاستيراد بالتعريفة الجمركية.

- إزالة الحظر على الصادرات وعدم منح أى إعفاءات لرسوم الواردات، وتطبيق ضرائب إنتاج خاصة على السيارات وأنواع معينة من الأثاث المنزلى والتبغ الخام.

- تجنب التعامل مع الديون الخارجية قصيرة الأجل، وإزالة متأخرات خدمة الدين الخارجى من خلال التسديد وإعادة الجدولة.

الأسعار:

- التوجه نحو نظام أسعار يخضع لآلية السوق وإزالة الدعم الحكومى للسلع والخدمات وتحريك أسعار بقية السلع الغذائية المدعومة (القمح والدقيق) وصولاً إلى التخلص الكلى من الدعم.

- رفع أسعار التجزئة المحلية للنفط والمشتقات النفطية ورفع التعريفة الخاصة بالكهرباء والمياه.

الخصخصة والإصلاحات التنظيمية:

- تأهيل ست مؤسسات للبيع أو التصفية فى أكتوبر ١٩٩٦، وتقديم عشر مؤسسات إضافية إلى الخصخصة.

- إعطاء المؤسسات استقلالاً ماليًا واستقلالاً فى التسعيرة والتوظيف والإدارة.

- دراسة فكرة إلغاء تراخيص الاستثمار، وتعديل قانون الاستثمار والإلغاء التدريجى للإعفاءات الضريبية الخاصة بالاستثمار.

ولمواجهة بعض النتائج التى ستنتج من تنفيذ بعض الإجراءات الإصلاحية تضمن البرنامج الأمور التالية:

- إيجاد مشروعات كثيفة العمالة وبرنامج يحتوى على ما لا يقل عن مائة مشروع يتم تنفيذها خلال ٢-٣ سنوات، وبتكلفة تصل إلى نحو خمسين مليون دولار لاستيعاب أكبر قدر من العاطلين.

- إلغاء العمالة من غير اليمنيين فى جميع مجالات العمل الحكومى، عدا التخصصات النادرة.

- توسيع قاعدة الإقراض من البنوك المتخصصة لتشجيع المنتجين فى الزراعة والأسماك والصناعات الحرفية.

- إيجاد نواة لصندوق أمان اجتماعى يبدأ بمساهمة حكومية مقدارها مليار ريال فى ميزانية عام ١٩٩٦.

الإصلاحات الإدارية:

- دراسة الأوضاع التنظيمية للمرافق والأجهزة الحكومية وتقييمها والبحث عن سبل لمعالجة الاختلالات الهيكلية الإدارية.

- تنفيذ قانون المعاشات والتقاعد والإحالة إلى التقاعد لكل من تنطبق عليه الشروط.

- تعزيز دور ومكانة الأجهزة الرقابية وأجهزة القضاء ومكانتها.

هذه الإجراءات والتدابير التى تضمنها البرنامج متوسط المدى تم تنفيذ بعضها فى إطار المرحلة الثانية من الإصلاحات والبعض الآخر يجرى الإعداد والتحضير لتنفيذه.

ثانياً: النتائج الأولية للإصلاحات:

مرّ عام ونصف تقريبًا منذ بدأت الإجراءات والتدابير الإصلاحية، ولم يظهر سوى بعض المؤشرات والنتائج الاجتماعية - الاقتصادية، وهى بالطبع نتائج تم تحقيقها بوسائل وأدوات سعرية - ضريبية - نقدية، عادةً ما يكون لها تأثير ونتائج مباشرة وسريعة.

خلال المرحلة الأولى أبريل – ديسمبر ١٩٩٥، تم إلغاء الدعم على بعض السلع والمواد الغذائية، وتقليص دعم المشتقات النفطية، وزيادة أسعار النفط إلى ١٠٠ بالمئة.

كما تم رفع الضرائب على عدد من السلع والمنتجات، وجرى تعديل سعر الصرف للتعامل الجمركي، وتخفيض سعر الصرف الرسمي من ١٢ ريالاً إلى ٥٠ ريالاً للدولار، ورفع أسعار الفائدة وإصدار أذون خزانة قصيرة المدى.

تراجعت بفعل ذلك نسبة التضخم إلى ٤٥ بالمئة مع نهاية الربع الثالث من عام ١٩٩٥، وانخفضت نسب العرض النقدي إلى ٢١ بالمئة، وكذلك انخفض العجز في الموازنة العامة إلى ٧ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي، وتحسن سعر الصرف للريال. وهذا الذي تحقق لم يكن سوى نسبة ٦٥بالمئة مما كان مستهدفًا(٢٣).

وخلال المرحلة الثانية جرى تحريك أسعار باقي السلع المدعومة (القمح والدقيق)، ورفع الأسعار المحلية للمشتقات النفطية مع رفع أسعار البترول بنسبة إضافية قدرها ٥٠ بالمئة. كما جرى رفع تعريفة الكهرباء والمياه والاتصالات بنسبة ١٠٠ بالمئة وإلغاء سعر الصرف الرسمي على جميع المعاملات، ورفع أسعار الفائدة بنسبة تتراوح بين ٢١ و٢٣ بالمئة، وتوسيع قاعدة الضرائب غير المباشرة وزيادة الضرائب المباشرة، وخفض بعض النفقات في الميزانية العامة للدولة.

وكانت النتيجة خلال الفترة يناير–أبريل ١٩٩٦ التي هي جزء من المرحلة الثانية تحقيق انخفاض في نسبة العجز في الميزانية العامة تصل إلى ٧ بالمئة من إجمالي الناتج المحلي، وتراجعت نسبة التضخم إلى ٤٨ بالمئة، وانخفض العرض النقدي إلى معدل ١٧ بالمئة(٢٤).

ومن النتائج الاقتصادية التي يمكن القول بأن برنامج وإجراءات الإصلاح حققتها هي استعادة الثقة والروابط بالدول والمؤسسات المانحة، والحصول على دعمها لبرنامج الإصلاح، حيث حصلت اليمن على قروض ومساعدات مالية مقدارها ٥٥٥ مليون دولار؛ منها ٣٤٦ مليون دولار لمواجهة العجز في ميزان المدفوعات، و١٨٥ مليون لدعم البرنامج والمشروعات التنموية، و٢٤ مليون دولار لمواجهة وتخفيض أعباء الدين(٢٥).

هذه النتائج الاقتصادية والتي تصب باتجاه تحقيق مهمة التثبيت المالي والنقدي قابلتها نتائج وكلفة اجتماعية باهظة. فالارتفاع المتصاعد لأسعار السلع والخدمات، والذي لا يتناسب مطلقًا مع مستويات الأجور والارتفاع الطفيف لها أثر على استقرار ومستوى معيشة قطاعات واسعة من السكان وخصوصًا ذوي الدخل المحدود والفئات المتوسطة.

تلك هي النتائج التي يمكن الحديث عنها حتى الآن.

خاتمـــــة

إذا كانت الاختلالات الهيكلية الحادة البنائية والكلية، والركود الاقتصادى وتباطؤ معدلات النمو، وتصاعد معدلات التضخم، ونمو معدلات البطالة، والعجز فى الميزانية العامة للدولة وميزان المدفوعات... إلخ مشكلات اقتصادية – اجتماعية حقيقية يعانى منها الاقتصاد اليمنى أكدت وتؤكد بما لايدع مجالاً للشك على ضرورة إجراء إصلاحات اقتصادية مالية وإدارية شاملة، وإذا اعتبرنا الإجراءات والتدابير الإصلاحية المستهدفة وقف الانهيار الاقتصادى وكبح جماح التضخم، وخفض العجز المتصاعد فى الميزانية العامة للدولة، ومحاصرة الفجوات الكبيرة فى الموازين الاقتصادية، وتحقيق استقرار وثبات نقدى ومالى، أمرًا ضروريًا مهمًا بغض النظر عن النتائج الاجتماعية الباهظة وانعكاساتها على مستوى وحياة ذوى الدخل المحدود والفئات المتوسطة، فإن الأمر الأهم والمفروغ منه والذى ينبغى وضعه فى الحسبان إذا ما أردنا التغلب على تلك المشكلات وتحقيق استقرار اقتصادى اجتماعى وسياسى هو تحقيق معدلات نمو اقتصادية تنسجم مع إمكانيات وحاجات المجتمع، وتحقيق إصلاح اقتصادى اجتماعى سياسى وثقافى شامل.

والمداخل الحقيقية والواقعية لتحقيق ذلك فى تقديرى هي:

١- وضع استراتيجية اقتصادية اجتماعية شاملة وواضحة تحدد أولويات التنمية وتتضمن أهدافًا محددة ومدروسة وأدوات ووسائل للتنفيذ واقعية وفاعلة.

٢- الاعتماد على الإمكانيات والموارد المتاحة وعلى التعبئة الجيدة والكفاءة فى استخدامها، بما يؤمن زيادة الموارد ويكفل توسع وتنوع الأنشطة الاقتصادية ويحقق تنمية اجتماعية – اقتصادية متوازنة ومتناسبة.

٣- تعزيز دور الدولة التنظيمى والتوجيهى بالاعتماد على أسلوب التخطيط التأشيرى القائم على آلية السوق، والاستخدام الصحيح لأدوات هذا التخطيط وتوجيهها نحو محاصرة الاختلالات الهيكلية، وزيادة الإنتاج والناتج المحلى الإجمالى، وتشجيع الاستثمار والإدخار، ومحاصرة البطالة والضغط على الاستهلاك الحكومى والتأثير على الإنفاق الكلى. وبما يحقق معدلات نمو اقتصادية جيدة.

٤- الإقدام على إصلاحات سياسية وقانونية جادة تقضى على الفساد والتسيب السياسى والإدارى المنتشر، وتؤدى إلى بناء مؤسسات وأجهزة حكومية فاعلة ومؤسسات مدنية عصرية، وتعطى فرصًا متكافئة للجميع للمشاركة فى التنمية وبناء المجتمع.

٥- الاهتمام بقضية التعاون والتكامل الاقتصادى العربى والسعى الحثيث والجاد لجذب وإنسياب الرساميل العربية ومشاركتها فى التنمية، والإندماج فى التكتلات الاقتصادية العربية القائمة.

من دون ذلك يصعب تجاوز المشكلات والقيام بتنمية ناجحة قادرة على مواجهة تحديات العصر والدخول إلى القرن الحادى والعشرين بمقومات وأسس اقتصادية متينة.

القرن الحادى والعشرون الذى ستكون فيه الاعتبارات الاقتصادية دون شك أهم من أى اعتبارات أخرى، الأمر الذى يضع اليمن وغيرها من البلدان العربية فى محك حقيقى وأمام تحدى تاريخى لا يمكن تجاوزه إلا بتنمية اقتصادية شاملة ومتكاملة وبمعدلات نمو عالية.

الهوامش والمراجع

١ – مجلة الحكمة الصادرة عن اتحاد الأدباء والكتاب اليمنيين. العدد (١٧٠) أبريل ١٩٩٠ صفحة ٦٥–٦٦.

٢– الجهاز المركزي للإحصاء كتاب الإحصاء السنوي لعام ١٩٩٤ – صنعاء يوليو ١٩٩٥ صفحة ٧٥.

٣– نفس المرجع صفحة ٢٧٢.

٤– انظر الجدول رقم (١).

٥– البنك المركزي اليمني – التقرير السنوي لعام ١٩٩٣ – صنعاء – صفحة ٦٢.

٦– الجهاز المركزي للإحصاء – كتاب الإحصاء السنوي لعام ١٩٩٤ – صفحة ٢٥٨–٢٥٩.

٧– نفس المرجع صفحة ٢٧٠.

٨– « « « ٢٣.

٩– « « « ٢٨٢.

١٠– مشروع الموازنة العامة للدولة للعام المالي ١٩٩٦. المقدم إلى مجلس النواب – صنعاء – مارس ١٩٩٦ الصفحة ٦.

١١– البنك المركزي اليمني – النشرة الإحصائية المالية – يناير– مارس ١٩٩٥م – العدد الأول – صنعاء – صفحة ٧.

١٢– نفس المصدر صفحة ٤٢.

١٣– د. عبدالعزيز السقاف. مقابلة صحفية – صحيفة الثوري العدد (١٤١٠) ١٩٩٦/٢/١ الصفحة ٣.

١٤– نفس المصدر.

١٥– الجهاز المركزي للإحصاء. كتاب الإحصاء السنوي لعام ١٩٩٤ – صفحة ٢١.

١٦–وزارة التخطيط والتنمية – المذكرة الاقتصادية العامة – صنعاء – ١٩٩٢.

١٧– البنك المركزي اليمني – تقديرات ميزان المدفوعات لعام ١٩٩٦ – صنعاء – يناير ١٩٩٦ جدول رقم (١) صفحة ١٠.

١٨– البنك المركزي اليمني – صنعاء – النشرة الإحصائية المالية – يناير– مارس ١٩٩٥ – العدد الأول – صفحة ٤.

١٩– نفس المصدر صفحة ٤١.

٢٠– الجهاز المركزي للإحصاء. كتاب الإحصاء السنوي لعام ١٩٩٤ – صفحة ٢٥٧.

٢١– تقرير اقتصادي – صحيفة الثوري العدد (١٣٥٩) ١٩٩٥/١/٢٦ – الصفحة الثانية.

٢٢– عبدالقادر باجمال. نائب رئيس الوزراء ووزير التخطيط. مقابلة صحفية صحيفة الوحدة العدد (٢٨٩) – صنعاء ١٩٩٦/٤/٣ – صفحة ٧.

٢٣– برنامج الإصلاحات. المرحلة الثانية متوسط المدى. تقييم المرحلة الأولى من الإصلاحات الاقتصادية المالية والإدارية – صنعاء – يناير ١٩٩٦ – صفحة ٢–٤.

٢٤– تقرير رئيس الوزراء المقدم إلى رئيس الجمهورية – صحيفة ١٤ أكتوبر العدد (٩٧١٧) ٩ مايو ١٩٩٦ صفحة ٢.

٢٥– برنامج الإصلاحات. المرحلة الثانية متوسط المدى – مرجع سابق صفحة ٢٢.